مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية الألمانية وآفاق تطورها
اسم الكاتب: م. خلود محمد خميس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6809
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية الالمانية وآفاق تطورها

المدرس
خلود محمد خميس
قسم الدراسات الافريقية
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

المقدمة

لا يمكن أن يشكل البعد الجغرافي بين دولتين عائقاً أمام إقامة علاقات بجوانبها المختلفة ولاسيما ونحن في ظل عالم التكنولوجيا والتطور العلمي، وهذا الحال ينطبق على العلاقات العراقية الألمانية مجال بحثنا، تأريخياً ترجع هذه العلاقات إلى نهاية القرن التاسع عشر من القرن المنصرم حيث اتسمت هذه العلاقات بالتعاون السياسي، الإقتصادي، العسكري، فبنيت العلاقات على أساس سلمي وكما يقول المؤرخ العربي التونسي (هشام جعيط): ألمانيا لم تعتد على الإسلام في الماضي و لم تستعمر أرضاً عربية اسلامية، كانت عدوة أعدائنا وأخيراً حليفة تركيا التي بقيت تمثل شيئاً من الضمير العربي الإسلامي.

وحال العلاقات العراقية الألمانية كحال باقي علاقات أقطار الوطن العربي بها، فقد قامت على أساس التعاون الإقتصادي العسكري والأخير لا أقصد به جلب الجيوش، وإنما إمداد الجيوش العربية بالأسلحة والمعدات الحربية. ولقد كانت المانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية منشغلة باعادة التعمير وانشغالها بالغرب، فلم تجد سياسة خارجية مقنعة تجاه الشرق الاوسط.

وخلال استعراض بحثنا الموسوم (العلاقات العراقية الألمانية وآفاق تطورها) نناقش هذه العلاقات خلال ثلاثة محاور. الأول/ مدخل في تاريخ العلاقات ويشمل الحقبة الممتدة الى ما قبل الحرب العالمية الأولى وتستمر لغاية إنتهاء الحرب العالمية الثانية، يعالج هذا المحور جوانب التعاون في المجالات الثلاث التي ذكرت سلفا، فتناول سياسة صانع القرار الألماني الخارجي تجاه العراق في تلك الحقبة ولاسيما إن العراق كان خاضعاً للسيطرة البريطانية، فحاولت الحكومة الألمانية آنذاك تقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب العراقي، إذ وجدت حينها إن كفاح الشعب الألماني والعراقي هو واحد ويتجه نحو الدول الإستعمارية وإسرائيل.

أما المحور الثاني فتضمن واقع العلاقات خلال الحقبة التي جاءت مع بدء الحرب الباردة وانعزال ألمانيا عن العالم الخارجي بعد تقسيمها على يد بريطانيا والولايات المتحدة

الأمريكية، فشهدت العلاقات بعض الانجماد بسبب انشغال ألمانيا بترتيب البيت في الداخل، وهذا الانعزال أتاح لها الفرصة لتراكم رأسمالها وإعادة هياكل صناعتها وإقامة بنية تحتية عسكرية لتصبح بعد حين من أولى الدول المصدرة في العالم.

ولقد امتدت هذه الحقبة حتى نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، ومنذ بدء حقبة التسعينات شهدت العلاقات انتعاشاً حقيقياً بين البلدين (العراقي والألماني)، وكانت ألمانيا منذ مطلع التسعينات بجانب الأمن والسلام الدولي ورفضت الاشتراك عسكرياً في الحرب الثلاثينية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١، وخلال الحقبة التي تلت الحرب قدمت الحكومة الألمانية مساعدات مادية ومعنوية للشعب العراقي لاسيما إنها كانت المسؤولة عن مراقبة لجنة الحصار والخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

أما المحور الثالث فقد ناقش مسألة العلاقات بعد احتلال القوات الأمريكية للأراضي العراقية في ٩/نيسان/٢٠٠٣، وخلال هذا المحور وضعنا مشاهد لتصورات مستقبلية تؤطر من خلالها التعاون الثنائي في المجالات التي ذكرت سلفاً، وكذلك السبل لتطويرها نحو الأحسن وبالشكل الذي يخدم مصلحة الشعبين العراقي والألماني.

وقد بينا موقف ألمانيا من الحرب فقد أكدت رفضها للهيمنة الأمريكية على العالم لاسيما بعد أن أصبحت الوثائق الرسمية للمحافظين الجدد تتحدث عن هذه الهيمنة والتطلع الى منع دول منافسة كألمانيا واليابان من الوصول الى مستوى يهدد المصالح الأمريكية اقتصادياً، فوجهة النظر الألمانية انصبت في إطار أن التصعيد العسكري الأمريكي ضد العراق الذي يشغل مساحة تقدر بـ(٤٣٨٤٤٦) كم^{٢} وبعدد سكان لا يتجاوز الـ(٢٧) مليون نسمة لا يحمل في جوهرهِ وجهاً للعدالة، حيث عانى شعبه ويلات الحروب ثم الإحتلال.

وأخيراً تطرقنا الى أهمية وجود الاستثمارات الأجنبية ولاسيما الألمانية داخل العراق لأنها ستساعد الاقصاد العراقي على النهوض من جديد بعد أن أرهقته الديون التي وصلت الى ٣٨٠ مليار دولار من غير فوائدها السنوية المتراكمة، ووضحنا مجالات الاستثمارات الألمانية في العراق التي ستساعد على ترصين العلاقات الثنائية بشكل أوثق وأكبر.

أولاً/ مدخل في تاريخ العلاقات.

مما لا شك فيه أن دراسة تاريخ العلاقات الثنائية لبلدين لا يمثلان جواراً إقليمياً ويختلفان ثقافياً ودينياً وعرقياً لابد أن يشمل هذا التاريخ جوانب أخرى من العلاقات، كالإقتصادية والعسكرية من دون الإقتصار على العلاقات السياسية (الدبلوماسية) والتي لاننكر فعلها التاريخي في تقريب العلاقات ونسج وشائج العلاقات الخارجية بين الدول وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

وخلال معالجتنا لتاريخ العلاقة لابد أولاً من معرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الحرب العالمية الأولى والتي وضعت اللبنات الأولى لجذور هذه العلاقات وبنيت على أساسها بعد حين العلاقات السياسية ومن ثم العسكرية.

أ. اقتصادياً/ تشير العديد من الدراسات السياسية ذات البعد التأريخي الى إن التوجه الألماني لمنطقة الشرق الأوسط ولاسيما العراق جاء متأخراً بعض الشيء، وتحديداً فقد نسب الى مطلع القرن العشرين، فأرجع السبب إلى انشغال ألمانيا بترتيب أوضاعها الداخلية

وتأخرها في مرحلة الثورة الصناعية، مقارنة ببريطانيا التي حاولت مد نفوذها الى مناطق واسعة من العالم لتأمين احتياجاتها من الموارد الخام الأولية واليد العاملة[١] أي اتباعها سياسةً استعمارية مع باقي دول العالم عكس ألمانيا التي حاولت بناء علاقاتها على أساس استبعاد القوة العسكرية، فاستطاعت الحصول على امتيازات السكك الحديد في العراق والوطن العربي وجهة الشرق الأوسط عام ١٨٩٨ وقد أثار هذا الأمر ضجة كبيرة بين الدول الأوربية، فتم تحويل المشروع بإتفاق بين البنك الألماني (Deutche Bank) والبنك الإمبراطوري العثماني وشركة أزمير قصبة (Lacie-de Smyrne-Cassabe) الفرنسية فأبرم الاتفاق في ٦/آذار/١٨٩٩[٢].

وكانت الغاية الألمانية من وراء هذا المشروع تحقيق أهداف معينة منها، أولاً: منح الحكومة الألمانية في ذلك الوقت القدرة على إرسال قوات عسكرية الى حدود الهند البريطانية، ثانياً: قدر لهذا المشروع ان يساهم في توسيع رقعة النشاط التجاري الألماني خارج القارة الأوربية، اذ سيختصر الطريق من أوربا الى الهند بـ(٧٢) ساعة على الأقل مقارنةً بالطريق البحري المار بقناة السويس[٣].

وفي العام نفسه وصلت الباخرة الألمانية (أوكونا) إلى الخليج العربي وقد كانت حافزاً للتاجرالألماني الشهير (روبرت فونكهاوس) (R. Vonkhous) للعمل على إنشاء مخزن (لنجة) بالقرب من ميناء بندر عباس، لكنه سرعان ما اصطدم بالنفوذ البريطاني في المنطقة إثر توقيع بريطانيا للعديد من اتفاقيات الصداقة والحماية مع شيوخ مناطق الخليج العربي[٤].

وبعد الحرب العالمية الأولى وما شهدته ألمانيا من ركود إقتصادي لاسيما عندما تسلمت حكومة (فايمار) السلطة في ١١/آب/١٩١٩، ذلك الركود دفع الحكومة الجديدة إلى الاستدانة المستمرة حتى بلغت ديونها في نيسان ١٩٢١ (١٣٨) مليوناً من الماركات الذهبية[٥]، وهذا الأمر مضافاً إليه نتائج معاهدة فرساي ادى إلى توليد شعور قاس لدى الألمان جعلهم يغيرون سياستهم الخارجية لإعادة النظر في معاهدة فرساي والتي فرضت عليهم بالقوة في ٢٨/حزيران/١٩١٩، فسعت (الجمهورية الديمقراطية بزعامة الحزب

---

[١] غانم محمد صالح، خليل محمد الكبيسي، الخليج العربي دراسة في النظم السياسية، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ص ٤٥-٤٦.

[٢] د. علي محافظة، موقف فرنسا ألمانيا إيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني، ١٩٨٥، ص٢٢، وأنظر كذلك بورسي يوليف، سكة حديد بغداد - برلين صراع النفوذ في الشرق الأوسط، ترجمة سعد نفطجي، مجلة آفاق عربية، العدد ١١، تشرين الثاني ١٩٩٢، ص ٧١. وقد علق أحد المراقبين حينها بالقول (لقد نسق الرأسمالي الألماني والشركات الألمانية المصالح البريطانية والفرنسية وخلف ما يمكن تسميته الإمبراطورية الإقتصادية الألمانية في الشرق الأوسط).

[٣] د. ستار جبار الجابري، العلاقات الألمانية الخليجية في عقد التسعينات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٩، كانون الثاني، ٢٠٠٣، ص١٢٦.

[٤] جواد محمد علي مجد رضا، العلاقات العراقية الألمانية ١٨٧١-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الدولية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٢، ص٦٣-٦٤.

[٥] لوكاز هيرزوير، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، دارالمعارف، ١٩٧١، ص٢٩.

الإشتراكي الديمقراطي) للتحرر من قيود المعاهدة، لكن النتائج لم تكن مثمرة، إذ شلت هذه المعاهدة النشاط الألماني في عموم الوطن العربي، وخصوصاً العراق ففي تلك الحقبة الممتدة بين ١٩٢٧-١٩٢٨ شهدت مستوى ضعيفاً للتبادل التجاري العراقي الألماني،إذ لم تصل نسبة واردات العراق من ألمانيا سوى ٤% أما الصادرات الألمانية فلم تتجاوز الـ٤،٢% أما خلال السنة اللاحقة ١٩٢٩-١٩٣٠ وصلت نسبة ما استورده العراق من ألمانيا إلى ٥،١% أي بتحسن قليل لكن الصادرات العراقية إلى ألمانيا انخفضت إلى ١،٩% من المجموع العام[٦].

وبعد اكتشاف النفط في معظم البلدان العربية ازدادت الأهمية الإقتصادية للعراق، فاعتمدت حكومة (فايمار) على النفط العربي حيث حصلت ألمانيا حينها على نسبة ٨٠% من احتياجها النفطي من البلدان العربية، منذ مطلع الثلاثينات من القرن المنصرم للألفية الثانية أقدمت الشركات الألمانية وبيوت المال إلى الاهتمام باستثمار النفط في العراق حيث ساهمت شركة British Oil Development (B.O.D) بنسبة ١٢% من مجموع أسهمها فحصلت هذه الشركة على امتياز التنقيب عن النفط في العراق في المناطق الخارجة عن منطقة امتياز شركة نفط العراق (Iraq Petroleum Co.) ولكن في ٢٤/آذار/١٩٣١ انسحبت المؤسسات الألمانية من شركة (B.O.D) عام ١٩٣٦[٧].

إذن خلال الحقبة التي ذكرت أن حجم التبادل التجاري لم يكن بمستوى يؤهله بآفاق أكثر تقدماً بسبب الوضع السياسي الذي كان سائداً في البلدين، حيث الإستعمار البريطاني للعراق وكذلك إنشغال حكومة فايمار الألمانية ومن بعدها حكومة هتلر بترتيب ألمانيا داخلياً وكذلك بسبب ظروف الحربين العالميتين الأولى والثانية، فتحددت السياسة الإقتصادية لكلا البلدين في إطار موافقة دولة الانتداب البريطاني على العراق، وحينها أكد السفير الألماني ورئيس مصرف دريزدن (Dresdener Bank) في القاهرة لأكثر من مرة بأنه (لا يمكن لأي صفقة كبيرة أن تتم إلا بموافقة إنكلترا[٨].

ب. سياسياً/ حينما أقرت معاهدة (سايكس بيكو) عام ١٩١٦ بعد الحرب العالمية الأولى التي قسمت على أساسها المنطقة العربية لم تتجه ألمانيا نحو السيطرة والاستحواذ على مناطق عربية وإنما اتجهت نحو تأكيد تواجدها الإقتصادي من خلال مد سكك الحديد التي تطرقنا لها سلفاً لكن التقارب السياسي والذي تمثل في تشابه وجهات النظر العربية الالمانية بدأ يلوح في الافق مابين الحربين العالميتين،فقد تاثر الكثير من العرب بالثقافة والفكر القومي الالماني، فكان اول حزب سياسي عربي قد تاثر بالوطنية الاشتراكية الالمانية هو (حزب جماعة الاهالي) العراقية والتي تشكلت في بغداد عام ١٩٣١على يد مجموعة من

[٦] المصدر السابق نفسه، ص٣٠.

[٧] د. علي محافظة مصدر سبق ذكره، ص٣٢١.

[8] Lukusz Hirszowicz، The Third Rerchand the Arab Eas، London: Routhledye and Kegan Paul، 1960، p.17

المثقفين ثقافة عسكرية[٩] وبدى التاثير واضحا على الرغم من الفلسفة التي طرحها هتلر عام ١٩٣٣حينما وصل الى قمة الهرم السياسي بعد سقوط حكومة فايمار ولكن بوادر التقارب بدات بالتحسن بعد ذلك لانها كانت موجودة لرغبةهتلر على مغازلة العرب والمسلمين[١٠] لكنه لم يكن يؤمن بتقديم مساعدات مادية الى الحركات السياسية العربيةخلال حقبة الثلاثينات ذلك لاعتبارات سياسية فقد كان هتلر يعتقد بان مستقبل الرايخ الالماني يقع في شرق اورباوان البلاد الواقعة جنوب البحر المتوسط هي من نصيب حليفته ايطاليا وهذا ما اكده وزير خارجية ايطاليا الكونت (شيانو) في١٩٣٦/١٠/٢٤(ليس لالمانيا اطماع ارضية في ايطاليا وان المانياستستمتع بحرية العمل في الشرق وفي بحر البلطيق فلن تتعارض المصالح الالمانية الايطالية .

لكن الحركات السياسية العربية استمرت بإعجابها بالنموذج الألماني فاتخذته نموذجاً يحتذى به، فتكونت تلك الحركات على شكل منظمات شبابية شبه عسكرية ولاسيما الفتوة والجوالة في العراق، حيث كانت وجهات نظرهم متقاربة لاسيما تجاه قضية اليهود، وقد استندت هذه المنظمات على الموقف الألماني المعادي لليهود، فشعر العرب حينها بأنهم يواجهون مع الألمان أعداءاً مشتركين هم الإنكليز والفرنسيون والصهاينة، إذن جمع الجانبان قضية فلسطين، وكان هناك تجاوب عراقي الماني لاسيما عندما طلب القائد العام للجيش العراقي من (غروبا) (الوزير المفوض الألماني في العراق) بتأريخ ١٩٣٧/٧/٢٠ أن يتعاون القنصل الألماني العام في جنيف مع المندوب العراقي من أجل التأثير على لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم لتأييد وجهة النظر العربية[١١].

وحينما أعلنت الحرب العالمية الثانية لم تتردد معظم البلدان العربية الواقعة تحت النفوذ البريطاني ومن بينها العراق حصل فتور في العلاقات فقطعت معظم هذه البلدان علاقاتها السياسية (الدبلوماسية) مع ألمانيا في ٥/أيلول/١٩٣٩، لكن بعد انتصار ألمانيا في الحرب وميلان كفة الميزان لصالحها تغير الموقف السياسي ولاسيما العراقي فاتجه معظم قادة الحكومات السياسية ولاسيما المجتمعة في العراق إلى تحاشي إغضاب ألمانيا، فوجد العديد من السياسيين العراقيين أن مصلحة العراق تقتضي التعاون مع ألمانيا. بالمقابل بينت الحكومة الألمانية مدى توافقها مع البلدان العربية من خلال رسالة وزارة الخارجية الألمانية والتي تضمنت (إن ألمانيا لم تحتل قط أرضا عربية، لاتستهدف الاستيلاء على أي جزء من البلاد العربية وهي ترى أن الشعب العربي هو شعب ذو ثقافة قديمة وقد برهن على لياقته الإدارية وفضائله العسكرية لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه، ولهذا فإن ألمانيا تعترف بإستقلال البلاد العربية إستقلالاً تاماً ويحق للبلاد العربية التي لم تستقل حتى الآن أن تنال استقلالها التام)[١٢].

---

[٩] فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي في العراق ١٩٣٢-١٩٣٧، ط، بغداد، دار ١٩٨٠، نقلاً عن د. علي محافظة مصدر سبق ذكره، ص٣٢٥.

[١٠] د. علي محافظة مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

[11] AA. PA. Pol. Abt.. Po.. SA. Palaestina، Bd، 1. (Weizsaecheron) Grobba، Berline، 30/7/1937.

[١٢] د. علي محافظة مصدر سبق ذكره، ص٣٥٠.

وخلال حقبة الأربعينات وعندما اشتدت الحركة الوطنية في معظم الأقطار العربية ضد القوى الاستعمارية البريطانية-الفرنسية، استطاع الألمان أن يحركوا المشاعر الوطنية لدى القوميين العرب ضد السلطة البريطانية في العراق والسعودية وفلسطين، فاستطاعت حكومة هتلر تقوية نفوذها السياسي والاقتصادي في العراق، إذ استطاع صانع القرار الألماني التأثير على مجريات الأحداث في المنطقة حينها، وفسر هذا الموقف على أساس التوجه الذي حمله التقارب الألماني تجاه العرب، والذي حمل في جوهره التعاون المبني على إقامة علاقات دبلوماسية بعيدة عن أساليب الاحتلال واستخدام القوة والعنف المسلح.

وعقب قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ وبعد انهيار حكومة هتلر خلال الحرب العالمية الثانية سعت ألمانيا الجديدة بكل ثقلها لتطوير دبلوماسيتها في التعامل مع البلدان العربية وقد أثمرت هذه الدبلوماسية الجديدة عن نتائج جيدة تجاه قضية فلسطين، ففي عام ١٩٥٣ ومن خلال الكلمة التي ألقاها (أويجن جيرستنماير) (Eugen Gersten Mayer) أمام البوندستاغ (مجلس الشعب الألماني الغربي لمناقشة موضوع التعويضات الألمانية لإسرائيل، بين الموقف الألماني تجاه العرب بالقول (إننا حريصون على الصداقة القديمة لألمانيا مع الدول العربية وما يمكن أن تقوم به من جانبنا من أجل المساعدة المعنوية والسياسية للنشاطات المتعلقة باللاجئين العرب هو أمر يجب أن نقوم به-إننا نحيي جهود الحكومة الاتحادية لتوطيد الصداقة الحميمة بالدول العربية والعلاقات الإقتصادية المثمرة)[١٣].

ج. عسكرياً/ وخلال حقبة الاستعمار البريطاني للعراق قدمت الحكومة الألمانية مساعدات عسكرية كثيرة للتنظيمات والحركات السياسية العراقية، كما دعمت العراق مالياً عن طريق تسديد ثمن الأسلحة لاسيما عام ١٩٤١ عندما نقلت الأسلحة الألمانية عن الطريق البري الوحيد المار بتركيا وأفغانستان.

وقد تضمن ما حصل عليه العراق من أسلحة الآتي[١٤]:

١. ١٥٠٠ بندقية.
٢. أربعة مدافع عيار ٧٥ملم.
٣. ثمانية مدافع عيار ١٥٥ملم.
٤. ٢٠٠ مدفع رشاش.
٥. ٣٥٤ مسدساً.
٦. خمسة ملايين خرطوشة للبنادق والرشاشات.
٧. ٦٥٧ حزام ذخيرة (يحتوي كل حزام ٢٤٢٧ خرطوشة).
٨. ٩٩٩ قذيفة مدفع عيار ٧٥ملم.
٩. ٦٠٠ قذيفة مدفع عيار ١٥٥ملم.

[١٣] د. سامي مسلم، صورة العرب في صحافة ألمانيا الإتحادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٨)، ط١، ١٩٨٥، ص١٥١.
[١٤] د. علي محافظة مصدر سبق ذكره، ص٣٧٢.

١٠. ثلاثين ألف قنبلة يدوية.
١١. ستة آلاف قذيفة.
١٢. ٨٨٥٠ مخزن مسدس والعديد من الصواعق لتفجير الألغام.
١٣. أربع سيارات ذخيرة.
١٤. ٣٢ شاحنة.
١٥. ١٥ جهاز هاتف وثلاثين كيلومتراً من الأسلاك.
١٦. ثلاثين بطارية كهربائية.

ويضاف لهذا الدعم العسكري دعم آخر مادياً ومعنوياً، فالأول/ تجسد في منح العراق ثلاثة ملايين دينار عراقي أي ما يعادل:-

١. عشرة آلاف جنيه ذهباً، وتعادل (٢٠٤٦٠٠) مارك ألماني.
٢. أربعين ألف دولار ورقاً، تعادل (٦٦٦٦٧) مارك ألماني.
٣. كما قدمت ألمانيا (٦٤٠) كيلوغرام من الذهب وأرسلته في ثلاث طائرات إلى العراق.

اما الثاني/ معنوياً، تجسد من خلال الدعم الذي منحته الإذاعة الألمانية في برلين للشعب العراقي موضحة قيمة الدور البطولي للشعب والجيش العراقي في دفاعهم عن استقلالهم الوطني.

ثانياً/ واقع العلاقات الثنائية.

خلال هذا المحور سنعالج هذا الموضوع ضمن الحقبة التي سبقت سقوط الحكومة العراقية والتي جاءت بعد عام ١٩٦٨ عقب انتهاء الانتداب البريطاني في العراق، فبعد أن بدأت الحرب الباردة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق) ارتأت حكومة ألمانيا الإتحادية الانعزال قليلاً عن العالم لترتيب البيت من الداخل وتنشيط اقتصادها الذي أرهقته وأضعفته الحربان العالميتان الأولى والثانية، وبعد هذه الحقبة وحتى مطلع عام ١٩٦٨ نالت معظم البلدان العربية استقلالها عن الإستعمارين البريطاني والفرنسي ومنها العراق وكما نوهنا في البداية، فلحين هذا التأريخ لم تشهد السياسة الخارجية الألمانية أي اتجاه نحو الشرق الأوسط وحتى الإعلان عن انتخابات عام ١٩٦٩ كانت القضايا الأساسية التي تصدرت لائحة جدول أعمال المرشحين في هذه الإنتخابات تدور حول سياسة فيلي برانت - وزير الخارجية الألماني آنذاك والمستشار فيما بعد وقد سميت بالانفتاح على الشرق والتي كان جوهرها هو تحسين العلاقات الألمانية الغربية مع الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوربا الشرقية ليسهل بالتالي تحسين العلاقات بين ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية ليسهل تهدئة المشاكل وخصوصاً مشكلة برلين[١٥].

وبالنتيجة فإن هذه المرحلة لم تشهد ذلك التعاون الكبير بين الجانبين العراقي والألماني على الرغم من إستمرار العمل ببعض الجوانب الاقتصادية خلال حقبة السبعينات

[١٥] **عبد العظيم حماد، قضايا السياسة الخارجية في الإنتخابات الألمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر، ٢٠٠٢، ص١٩٠.**

ولكن نجد أن التعاون بدا ملحوظاً بعد مطلع الثمانينات وحتى فرض الحصار الاقتصادي على العراق.

أ. العلاقة الاقتصادية/ شهدت نمواً ملحوظاً خلال حقبة الثمانينات كما أوردناوهذا ما أشارت إليه العديد من تقارير الصحف ووسائل الإعلام حينها، فقد كان الجانبان العراقي ـ الألماني ـ يشتركان ضمن اللجنة الاقتصادية المشتركة التي كانت تجتمع كل سنتين والتي كان لها الدور الكبير في تقليص العجز الاقتصادي العراقي أثناء قيام الحرب العراقية الإيرانية،فقد بلغت قيمة الصادرات الألمانية إلى العراق خلال عام ١٩٨٤ على سبيل المثال ما يعادل ٢،٤٥ مليون مارك أي ما يقدر بضعف الصادرات العراقية إلى ألمانيا الغربية، كما عملت الشركات الألمانية والتي بلغ عددها ذلك الوقت (٦٤) شركة على القيام بمشاريع داخل العراق بلغت قيمتها الإجمالية أربعة بلايين دولار أي ما يعادل ١٢،٢ بليون مارك ألماني[١٦]. فضلاً عن ذلك فإن العراق كان من أكبر ممولي ألمانيا بالنفط.

ولكن في نظر العديد من المحللين الاقتصاديين إن مطلع الثمانينات وحتى عام ١٩٨٧ لم تشهد هذه الحقبة تطوراً كبيراً في حجم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين لإنها ارتبطت بالجانب السياسي والتي بدأت عقب تصريح وزير الخارجية الألماني السابق (غينشر) الذي وجه اللوم إلى العراق لبدئه الحرب، لكن العلاقات عادت مرة أخرى لتنمو عقب إعلان حكومة بون فتح صفحة جديدة للتعاون مع العراق، وتوج التعاون باستئناف التسهيلات الائتمانية التي كانت تمنحها مؤسسة (هيرميس) الحكومية الألمانية للعراق في ذلك الوقت[١٧].

إذن شهدت حقبة الثمانينات تعاوناً اقتصادياً بين الطرفين، إذ سعت حكومة ألمانيا الإتحادية لتجاوز الأزمة النفطية التي وقعت فيها بين الأعوام ١٩٧٣-١٩٧٩، وكذلك تجاوز التبعية النفطية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على ألمانيا الغربية وأغلبية دول أوربا الغربية، فقد بلغت واردات الدول الغربية خلال عام ١٩٨٠ ما نسبته ٧٠-٨٠% من مجموع الواردات النفطية العراقية والعربية[١٨] لكن منتصف حقبة التسعينات من القرن الماضي عاودت المانيا تحسين العلاقات الاقتصادية مع العراق حتى بلغت حصة الصادرات النفطية العراقية الى المانياالاتحاديةنهاية الثمانينات نحو ٧٥%،من النفط الخام واحتل العراق المرتبة العاشرة في قائمة الدول المستوردة للسلع الالمانية مقابل ذلك تركز الاستيراد العراقي من المانيا على قطع الغيار للسيارات والشاحنات والعدد الصناعية والعقاقير الطبية ، فقدمت الشركات الألمانية عروضاً لتوريد احتياجات العراق من المواد الصناعية وقطع غيار ومواد أولية في الصناعة ولاسيما الكهرباء وبموجب مذكرة التفاهم

---

[١٦] صحيفة السياسة، العدد ٦٠٦٦ في ١٩٨٥/٦/٢٧، الكويت، وأنظر مجلة التظامن، العدد ١٣٠ في ١٩٨٥/١٠/٥.

[١٧] أنظر في ذلك، صحيفة السياسة، العدد ٦٩٢٧ في ١٩٨٧/١١/٢٠، الكويت وكذلك مجلة كل العرب، العدد ٣٧٢ في ١٩٨٩/١٠/٦، العراق.

[١٨] إدموند رونر، من يهدد منطقة الخليج العربي، ترجمة محمد شوقي خليفة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٣، ص٣٧.

بين العراق والأمم المتحدة.الان ازمة آب ١٩٩٠ اصابت العلاقات الثنائية بنوع من الركودفتلبدت اجواء العلاقات التجارية نتيجة الحصار الاقتصادي[١٩].

ولكن بسبب متانة جذور العلاقات توالت زيارة وفود الطرفين، فقد زار وفد عراقي ألمانيا في حزيران ١٩٩٥ ليلتقي بالسيد (فالو) رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية، مقدماً هذا الوفد العراقي طلبه لألمانيا كونها في ذلك الشهر من تلك السنة رئيساً لمجلس الأمن ورئيساً للجنة المقاطعة لإتخاذ ما يلزم بتطبيق الفقرة (٢٢) من القرار ٦٨٧ ورفع الحصار[٢٠].

كما قام وفد الشركات الألمانية بزيارة بغداد صيف ١٩٩٨ لتنشيط التعاون التجاري الصناعي وعودة الشركات الألمانية للتعامل مع العراق، كما شاركت ألمانيا في الدورة الثانية والثلاثين لمعرض بغداد الدولي في تشرين الثاني ١٩٩٩ لتأكيد حرص ألمانيا على عودة العلاقات الاقتصادية ولعودة أعمال اللجنة العراقية الألمانية المشتركة[٢١].

ولم تقف الزيارات عند حد معين بل تواصلت فتمثلت بزيارة وفد ألماني في آيار ٢٠٠٠ من ممثلي وزارة الاقتصاد ورجال الأعمال والشركات الألمانية وهو يعد أكبر وفد منذ عشر سنوات يزور العراق وقد كان يهدف من زيارته توقيع اتفاقية تجارية واقتصادية مع اتحاد الصناعات العراقي وحينها عبر الدكتور (كلود روبرت أيلز) القائم بالأعمال الألماني في العراق عن اهتمام حكومته بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق[٢٢].

وكان لإلمانيا دور متميز خلال حقبة فرض الحصار على العراق لإنها كانت المسؤولة عن لجنة الحصار الخاصة بالعراق التي من مهامها مراقبة العمليات التجارية مع العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء[٢٣]. وجاء دورها بهذا الشكل لأنها كانت الدولة الوحيدة بين الدول الأوربية التي رفضت العدوان على العراق عام ١٩٩١ حيث سنأتي لمناقشة الدور الألماني السياسي آنفاً.

ب. العلاقة السياسية/ لقد كان هناك إدراك ألماني لأهمية المتغيرات التي شهدتها ألمانيا وأوربا والعالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وهذا الأمر انعكس على الرؤية الألمانية لمركز ومجال عملها على الصعيد الدولي وعلى ترتيب أولويات السياسة الخارجية، فالوحدة الألمانية وما نجم عنها من تغيير في الإمكانات البشرية والجغرافية دفعت ألمانيا إلى الإقتناع بأن مستقبلها لا يعتمد على النهج

---

[١٩] **اثماركاظم الربيعي ،دوافع الاهتمام الالماني في منطقة الخليج العربي ،مجلة دراسات دولية ، العدد٢٥، ايلول،٢٠٠٤، ص١٣٥.**

[٢٠] **صحيفة الثورة - البغدادية، العدد ٨٧٤٢ في ١٩٩٥/٦/٥.**

[٢١] **مفيد الزيدي، العلاقات الإقتصادية بين العرب وألمانيا وآفاقها المستقبلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١١، كانون الثاني، ٢٠٠١، ص١٢٧.**

[٢٢] **جريدة الإتحاد، ٣٠/آيار/٢٠٠٠، بغداد.**

[٢٣] **صحيفة الجمهورية البغدادية، العدد ١٠٩٥٤ في ٢٠٠٢/١٠/٣ (ألمانيا في مجلس الأمن الدولي: والدور الدولي الدولي المرغوب)**

السابق للجمهورية الفدرالية بل لابد من انتهاج سياسة تستجيب للتحولات الاجتماعية[٢٤].

بمعنى أن ألمانيا استطاعت أن تبني نفسها من جديد فقد استفادت من الحرب الباردة من حيث ابتعادها عن الإنفاق العسكري واتجاهها نحو توظيف كل الأموال لتراكم قدرتها المالية والتجارية، فاستطاعت دخول حلف (الناتو) وإعادة تسليحها وإحياء صناعتها العسكرية والمدنية من خلال السماح لشركاتها الصناعية أن تعاود نشاطها في المجهود الحربي الأمريكي وحلف الناتو، فانطلقت ألمانيا لتؤكد حضورها الدولي في مجال صناعة الأسلحة الذي منحها سمعة كبيرة في مختلف الأسواق ولاسيما أسواق الشرق الأوسط، وليضعها ذلك في أقل من عقدين في المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للسلاح في العالم، ولكن وعلى الرغم من هذه القوة العسكرية إلا إنها ترفض التدخل العسكري في أي نزاعات إقليمية أو دولية فقد وظفت الحكومة الألمانية مادة قانونية في الدستور الألماني بهذا الخصوص (تمنع القوات الألمانية من المشاركة في القتال والمعارك التي تحدث خارج الحدود الألمانية)[٢٥].

وقد بقيت ألمانيا بعيدة عن التدخل العسكري في أي نزاع دولي أو إقليمي، إلا إنها دخلت حلبة السياسة المرتبطة بالجانب العسكري عندما تدخلت في قضية العراق حينما نشب الخلاف بين العراق والولايات الأمريكية عام ١٩٩٠ والتي تجسد تدخلها من خلال قيام المستشار الألماني الأسبق (فيلي براندت) في بغداد ذلك العام بإقناع الحكومة العراقية السابقة بالإفراج عن مجموعة من الأوربيين الذين كانوا قد احتجزوا لقضايا متعددة منهم (٤٠) ألمانيا[٢٦]. كما حاولت الحكومة الألمانية التدخل بعد ذلك لحل الخلاف القائم مطلع عام ١٩٩٠ فقد رحبت الحكومة الألمانية باقتراح (جورج بوش الأب) بعقد إجتماع عراقي أمريكي بين (وزير الخارجية العراقي الأسبق (طارق عزيز) ووزير خارجية أمريكا الأسبق (جيمس بيكر) في سويسرا للمدة ٧-٩/كانون الثاني/١٩٩١)[٢٧].

والمبادرة الألمانية كانت دليلاً واضحاً على رفضها للسياسة الأمريكية، ففي ذلك الوقت عارضت الحكومة بزعامة (يوزف فيشر) زعيم حزب الخضر هذه الحرب فقد قاد العديد من المظاهرات الاحتجاجية ضد الولايات المتحدة ودعا لعدم تورط ألمانيا في حرب الخليج[٢٨].

إذن اتسمت السياسة الألمانية بالعمل على سيادة الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي عموماً، فعلى الرغم من الشروط المفروضة عليها بكونها عضواً في حلف الناتو (الأطلسي) وكذلك مكانتها في الإتحاد الأوربي، إذ تعد من الشركاء الرئيسين ذوي الثقل السياسي والاقتصادي، كما تشكل إحدى الدول الثماني الصناعية الكبرى، إلا إنها رفضت

---

[24] Wolfgong Thirse، We can look forward to the future with optimism، Deutchland، No، 6. pec.. Jan 2000، p، 3 .

[٢٥] ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة السانحة، ترجمة أحمد صدقي مراد عمان ١٩٩٢، ٢٢-٢ ٣٣.

[٢٦] شهريات السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٠٢، نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٠، ص٢١٦.

[٢٧] نبيهة الأصفهاني، يوميات حرب الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٤ نيسان/١٩٩١، ص٨٢.

[٢٨] . ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات الحاضر، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٢، ٢٠٠١، ص٥٦.

الاشتراك عسكرياً في حرب الخليج الأولى واكتفت بدعم المجهود العسكري الأمريكي[٢٩]. إذن أجبرت الحكومة الألمانية حينها بتقديم الدعم المادي لقوات الحلفاء كونها إحدى أعضاء حلف الناتو[٣٠]. إذن سعى صانع القرار الخارجي الألماني الى تأكيد مسألة مهمة وهي صياغة سياسته الخارجية بعيداً عن التكتلات والأحلاف التي تعد ألمانيا عضواً فيها، ولأن ألمانيا تتطلع للحفاظ على أمنها القومي بعيدا عن هيمنة حلف الناتو أو الإتحاد الأوربي، ذلك يتأكد من خلال الاعتراف بأن لألمانيا مصالح لا تتطابق مع جيرانها الأوربيين أو حلفائها[٣١]. وجاء **موقفها الايجابي من خلال معارضتها للعمليات العسكريةالامريكية ضد العراق في مطلع عام** ١٩٩٩فاصبح هذا الرفض عاملا مقيدا للاتحاد الاوربي من ناحية التدخل بالصراع العربي الاسرائيلي[٣٢].

وتأكدت هذه السياسة من خلال رفض ألمانيا تزويد العراق بالأسلحة خلال حقبة التسعينات بسبب ظروف الحصار الذي فرض عليه، على الرغم من تزويدها لعدد من دول الخليج العربي لأعداد كبيرة من الأسلحة وذلك ما حصل مع دولة الإمارات العربية التي حصلت خلال عام ١٩٩٦ـ١٩٩٧ على (١٢) طائرة تدريب عسكرية من نوع (تي أيه 115) والتي أكدت على حجم تقنية الأسلحة الألمانية[٣٣].

وسعت السياسة الخارجية الألمانية لإيجاد صوت سياسي يتلائم مع وزنها الاقتصادي والعسكري وتأكدت هذه الحقيقة من خلال مطالبة مستشارها الاسبق (غيرهارد شرويدر) أثناء خطابه أمام قمة الألفية (لمجلس الأمن الدولي في أيلول/٢٠٠٠) بمقعد دائم في مجلس الأمن لتأكيد استعداد ألمانيا لمزيد من المسؤوليات على الصعيد الدولي ولوجود القناعة بأن هذه الخطوة ستساهم في تحقيق السلام العالمي إذ يقول (إن احتمالات تحقيق سلام عالمي لاتدعم إذا لم تشارك القوى السياسية والاقتصادية المهمة في صنع القرار في مجلس الأمن)[٣٤].

وتستند المطالبة الألمانية على عدد من الوقائع منها، إنها تعد ثالث أكبر دولة مانحة للأمم المتحدة بعد الولايات المتحدة واليابان، ففي عام ٢٠٠١ قدمت برلين مساعدات للهيئة الدولية والمنظمات التابعة لها بلغت قيمتها ٦٥٠ مليون يورو، ويعمل ٧٦٠٠ جندي و٤٥٠ شرطياً وموظفين مدنيين ألمان في مهام تحت علم الأمم المتحدة[٣٥].

ولم تغب عن بال السياسة الداخلية والخارجية الألمانية قضية العراق فقد تبوأت المكان الأول أثناء انتخابات ٢٢/أيلول/٢٠٠٢ ولاسيما في الحملات الانتخابية للحزبين

---

[٢٩] د. محمود عليات عليمات، تحديات الوطن العربي في القرن الجديد، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٢/نيسان/٢٠٠١، ص.

[٣٠] حميد سعيد، الإستقلالية والنظام الجديد، مجلة آفاق عربية، العدد (١١)، كانون الثاني ١٩

[٣١] معتز محمد سلامة، الدور الألماني في أوربا، السياسة الدولية، العدد ١٢٢، يوليو، ١٩٩٥، ص١٧٩

[٣٢] د.علي الحاج،سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربيةبعد الحرب الباردة ،مركزدراسات الوحدة العربية بيروت ،ط١،شباط،٢٠٠٥،ص٣١٩.

[٣٣] وائل بركات، صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط من ١٩٩٩-٢٠٠٠، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٠، تشرين الأول/٢٠٠٠، ص٢٢٦.

[٣٤] جريدة الصحافة التونسية، ٢٠٠٠/٩/٨.

[٣٥] صحيفة الجمهورية البغدادية، العدد ١٠٩٥٤، في ٢٠٠٢/١٠/٣.

الكبيرين (الإشتراكي الديمقراطي) بزعامة (شرويدر) والاتحاد المسيحي الديمقراطي بزعامة(يوشكا فيشر)، والشئ الذي رجح كفة (شرويدر) على خصومه هو تركيزه على قضية العراق، إذ أعلن أن مبدأ التضامن دون قيد أو شرط مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب التحالف الدولي ضد الإرهاب لايسري على الأزمة العراقية وإنه لايوافق على قيام الولايات المتحدة من طرف واحد ودون التشاور مع بقية الحلفاء على تغيير أهداف المجتمع الدولي في العراق من نزع أسلحة الدمار الشامل إلى تغيير النظام ومن ثم فإن ألمانيا تعارض هذا التحول في الموقف الأمريكي وعليه فلن تشارك بقواتها في أية حرب محتملة ضد العراق[٣٦].

ولم يقتصر الموقف الإيجابي الألماني تجاه العراق على مسؤولي الحكومة الألمانية وإنما امتد إلى أكثر من (٢٠٠) منظمة سياسية ومدنية قامت بحشد ما يقارب من مليوني متظاهر لنعت جورج بوش لنزعته العسكرية تجاه العالم أثناء زيارته لألمانيا أثناء الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٢. ويأتي هذا الرفض لما يحمله الشعب الألماني من حقد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية لذا نجد أن ٧٤% من الشعب الألماني يرفض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم والعراق بشكل خاص، كما إن الاعتراض على الحرب جاء صريحاً حينما دخلت الانتخابات مرحلتها الحاسمة حينما أعلن (شرويدر) أن ٨٠% من الألمان كانوا ضد الحرب، كما دعمت الحكومة الألمانية موقفها المناهض للإدارة الأمريكية بالقول (إن الموقف في أفغانستان والبلقان ما زال مزعزعاً وربما تسبب الحرب ضد العراق قلاقل في الشرق الأوسط بكامله، فشكا وزير الخارجية الألماني (يوشكا فيشر) من أن الولايات المتحدة تفتقر لرؤية واضحة لعراق ما بعد الحرب[*].

وبالمحصلة فإن الموقف الألماني كان واضحاً تجاه العراق قبل قيام الحرب بحقبة زمنية ليست بالطويلة ففي إحدى مؤتمرات (شرويدر) الصحفية أجاب على أحد الأسئلة (هل باب الهجوم العسكري غير مقيد) مجيباً بالقول (إن هدفنا الدائم مع الأمم المتحدة كان ممارسة ضغط سياسي وإقتصادي وعسكري لحمل العراق على التنازل والسماح بعودة المفتشين وهدفنا ليس النظام بالعنف العسكري-مضيفاً إن التوجه العراقي الجديد يعني أيضاً فرصة لنظام جديد في الشرق الأوسط يقوم على التعاون وليس على المواجهة وعلينا اغتنام هذه الفرصة الآن)[**].

ثالثاً/ مشاهد لمستقبل العلاقات الثنائية

---

[٣٦]عبد العظيم حماد، مصدر سبق ذكره، ص١٩١. وأنظر كذلك صحيفة بابل البغدادية، العدد ٣٤٥٧ في ٢٠٠٢/٩/٢١. أنظر صحيفة الشعب اليومية، الإنترنيت، ٢٠٠٢/١٢/١٦، ص٢.

[*]وهذه المطالبة مستندة على حقائق عديدة منها ١- تعد ألمانيا أكبر بلد من ناحية السكان أوربياً ٢- أقوى بلدان الإتحاد الأوربي إقتصادياً إذ تغطي ثلث ميزانية الإتحاد الأوربي. عن د. ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا بين إرث الماضي....، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

[**]أنظر جريدة البيان، ٢٠٠٢/٩/٢٠، موقع على الإنترنيت (شرويدر يجدد الدعوة لتحرير العراق من الداخل) - (المعارضة الألمانية تحذر من ضربة أمريكية منفردة).

خلال هذا المحور سنحاول رسم صورة لمستقبل التعاون العراقي الألماني وآفاق تطوره ولاسيما اقتصادياً في ظل الاستثمارات الألمانية الجديدة في العراق وتأتي هذه المعالجة بعد أن نتطرق إلى الجانبين الآخرين من العلاقات ولاسيما السياسية والعسكرية واللذين لايقلان أهمية عن الجانب الأول وتأتي هذه المعالجة في إطار الحقبة التي أعقبت احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي العراقية في ٩/نيسان/٢٠٠٣ وإسقاط نظامه السياسي.

١. المشهد السياسي/ إن ما يفسر الوضع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه العراق اليوم هو توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لنفوذها في مجلس الأمن وجعله يصدر (١٢) قراراً ضد العراق خلال أربعة أشهر وضمنها القرار (٦٨٧) الذي تضمن التخويل باستخدام القوة العسكرية ضد العراق[٣٧].

كذلك التجاوز القانوني ومخالفة ميثاق الأمم المتحدة ومضمون المادة (٢٤) فحسب هذه المادة فإن مجلس الأمن يعمل نائباً عن الدول الأعضاء ولايجوز مطلقاً تخويل هذه النيابة للدول الأخرى[٣٨].

وقد استطاعت الولايات المتحدة تأمين وجودها في منطقة الخليج العربي عموماً منذ عام ١٩٨٠ وكذلك خلال عامي ١٩٩٠-١٩٩١ أصبح للوجود الأمريكي قواعد ثابتة وقد ساعدها على ذلك وجود معاهدات عسكرية ودفاعية مع قادة الأنظمة السياسية لدول الخليج العربي، حتى جاء احتلال العراق ليؤكد أهداف السياسة الأمريكية وتصريحات مسؤوليها ولاسيما ما أعلن عنه (جورج بوش) (الإبن) في ١٧/آيار/٢٠٠٢ (إن التنويع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب بل للأمن القومي، إن الاعتماد الزائد على أي مصدر واحد للطاقة وخصوصاً مصدر أجنبي يجعلنا عرضة لصدمات في الأسعار ولانتكاسات في الكميات المعروضة وفي أسوأ الأحوال الابتزاز)[٣٩].

وسؤال يطرح نفسه هل ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية الفائز الوحيد في المنطقة دون منافس؟.

هناك إشارة من قبل آراء للباحثين وتحليلات لدراسات سياسية إلى احتمال ظهور أقطاب جديدة في المستقبل القريب ستحل منافسة للولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام العالمي الجديد وألمانيا ضمنها فسيشهد القرن الحادي والعشرون تغيراً في موازين القوى السياسية، فمثلما كتبت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية قواعد التبادل التجاري والمالي العالمي على الأرض الأوربية فإن أوربا الموحدة اليوم ستكتب قواعد

---

[٣٧] دراسات إستراتيجية، سيا سة العراق الخارجية بعد عام ١٩٩٠ وآفاق المستقبل ـ دراسة حالة البعد الإستراتيجي في العلاقات العراقية الأمريكية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٥١، ٢٠٠٣، ص١٣٠.

[٣٨] خلف عبد الجليل الداهري، مجلس الأمن ومبدأ إستخدام القوة في حالة العراق، مجلة أم المعارك، العدد ٢٤، لعام ٢٠٠٠، ص٤١.

[٣٩] عادل محمود مظهور، النفط والحرب، أمريكا والمستطيل النفطي والعراق، مجلة متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٠٣، ٢٠٠٣،ص٦.

اللعبة الاقتصادية بأصابع ألمانية وبشروط جديدة تحطم شروط مؤتمر(بوستدام) عام ١٩٤٥[٤٠].

واليوم يشعر الألمان بأنهم تخطوا الحدود القديمة التي كانوا يقفون خلفها لمدة خمسين عاماً، فقد صرح الرئيس الألماني (جوهانيس راو) عن هذا الواقع بالقول (يوجد الآن بعد تاريخي جديد بحق رغم أن القلق لايزال يساور الكثير من الألمان والمهم إننا نشهد واقعاً جديداً)[٤١].

إذن ستفضل الحكومة الألمانية دبلوماسيتها وقوتها الاقتصادية وتطورها التكنلوجي في سبيل تأكيد دورها الإقليمي والعالمي الأكبر. وهذا الأمر بدى واضحاً من خلال موقفها الإيجابي تجاه أزمة أفغانستان ونزاع كشمير وآخرها الأزمة العراقية التي تطرقنا اليها في المحور الثاني ونتواصل معها خلال المحور الثالث والذي نحن بصدد مناقشته والذي يتراءى أمامنا من خلاله عدد من المعوقات التي ستقف عائقاً أمام تطور العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا والعراق منها الانقسام الذي قد يحصل بين السياسيين الألمان أنفسهم الذين انقسموا منذ مطلع عام ٢٠٠٠ إلى فئتين الأولى تدعو الى عدم تورط ألمانيا في الصراعات الدولية بسبب نظرة الأوربيين لألمانيا على أنها دولة ليست طبيعية، لذا فإن الانفتاح على العالم واستعادة مكانة ألمانيا الدولية يثير هاجس الأوربيين، أما الثانية فتجد ضرورة في الانفتاح على العالم الخارجي وهي تؤكد وجودها الواقعي من خلال المستشار الألماني الاسبق (شرويدر)[٤٢].

الذي فاز بانتخابات ٢٢/ايلول/٢٠٠٢ إذ احتلت الأزمة العراقية مكانة الصدارة في حملته الانتخابية وما زال المدافع عن قضية العراق التي أثارت جدلاً بين الحكومة الألمانية وإدارة واشنطن، فكانت نتائجها عدم تلقي(شرويدر) التهنئة التقليدية من الرئيس الأمريكي بعد فوزه بالانتخابات.❋

كما يرجع سبب الفتور في العلاقات الى التصريح الذي أطلقته وزيرة العدل بالحكومة الألمانية (هيرتا دويبلر-جملين) التي قارنت تكتيكات بوش في معالجته للأمور الداخلية بما كان يفعله هتلر، فكان الرد الأمريكي جافاًعلى السفير الألماني (بيتر سترك) أثناء لقائه مع وزير الدفاع الأمريكي (رونالد رامسفيلد) في اجتماع وارسو، في أيلول ٢٠٠٢ مشيراً إليه في مؤتمره الصحفي (ذاك الشخص).

وبما أن القضية العراقية قد نالت مركز الصدارة في شؤون السياسة الخارجية الألمانية لابد لنا من التعرف على الموقف الألماني بعد احتلال القوات الأمريكية للأراضي العراقية. فمنذ بدء الاحتلال الامريكي رفضت المانيا ارسال قوات عسكرية الى العراق

---

[٤٠] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا بين إرث الماضي وتحديات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٤١] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، الدور الألماني الجديد في السياسة الدولية، أوراق أوربية، العدد ٩٢، السنة الرابعة ٢٠٠٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص٣.

[٤٢] د. خليل مخيف لفتة، العلاقات الألمانية الإيرانية في عهد الإصلاحيين، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٣/تموز/٢٠٠١.

أنظر صحيفة الجمهورية البغدادية، ٢٠٠٢/١٠/٣ (اتجاهات الحدث ـ ألمانيا في مجلس الأمن الدولي)، وكذلك صحيفة الأهرام القاهرية، العدد ١٧١٩ في ٢٠٠٢/١١/١ (باول وقيشر يفشلان بتسوية الأزمة الأمريكية ـ الألمانية) وأيضاً صحيفة الشعب اليومية٢٠٠٢/١٢/١٦.

معلنة بانها سوف تستجيب لطلب ارسال قوات في حالة طلب صادر من حكومة عراقية شرعية مؤقتة وبموجب تفويض واضح من الامم المتحدة[٤٣].

لقد كانت المانيا من بين الدول الأوربية الداعية إلى التشكيل السريع للحكومة التي سقطت بعد الاحتلال الأمريكي استناداً إلى مفهوم الكيان السياسي ذي السيادة حيث تتولى هذه الحكومة العملية السياسية، كما دعت الحكومة الألمانية إلى دور فعال للأمم المتحدة في العراق لتحقيق الإستقرار ولنقل السيادة للشعب العراقي. وقد جاء هذا التاكيد من خلال القمة التي عقدت بين فرنسا والمانيا وبريطانيا في برلينموكدين ضرورة تسليم السلطة والسيادة والادارة الى العراقيين.[٤٤] فقد اراد شرويدر من خلال هذه القمة ان يكون لها صدى ايجابي خصوصا وانه كان يسعى لتحسين علاقات المانيا مع الولايات المتحدة الامريكية،فالمانيا وقفت ضد الولايات المتحدة بطلبها لتشكيل قوة متعددة الجنسية الى العراق وطالبت المانيا بتعديل هذا القرار وان يكون للامم المتحدة دور اساسي في الاشراف على هذا البلد، فبدى موقف المانيا متحفظا من هذا القرار، فعده شرويدر بانه مشروع غيركاف[٤٥].

كما سعت الحكومة الألمانية لإرسال وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب[*] مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٣ لحماية فريق من الخبراء الذين أرسلتهم ألمانيا لمساعدة العراقيين في بناء شبكة توزيع مياه الشرب، وبعد عام من الحرب دعا شرويدر لمبادرة أطلسية ضخمة لتنمية الرفاه في الشرق الأوسط وكان العراق ضمن هذه المبادرة[٤٦].

أما داخل العراق فهناك تمثيل دبلوماسي ألماني بوجود سفارة ألمانية باشرت عملها بعد حقبة قليلة من توقف العمليات العسكرية الأمريكية في العراق.

لكن في ظل الوضع الأمني الذي يعيشه المجتمع العراقي شهدت هذه العلاقات العراقية الألمانية بعض الفتور بسبب الاعتداءات التي وقعت على عدد من المواطنين الألمان داخل العراق،وهذا ما حدث عندماتم اختطاف عالمة الاثار الالمانية (سوزانا اوسترهوف) في العراق ،فقد رفضت المستشارة الالمانية الحالية (ميركل) انصياعها لابتزازات الارهابين وضغوطهم[٤٧]، فهذه العمليات لا أعتقد بانها تنسب الى أناس ذوي حس وطني بل تنسب الى أناس ذوي مصالح ذاتية دخلاء لاسيما وإن الحدود العراقية مفتوحة من جميع الجهات خالية من المراقبة والسيطرة الحكومية.

وعلى المدى المستقبلي سؤال يطرح نفسه، هل يستطيع صانع القرار الألماني أن يؤثر على حركة السياسة الداخلية والخارجية في العراق سواء في ظل الاحتلال الأمريكي.

---

[٤٣] جريدة القدس العربي ،العدد،٤٣٩٩،في ٢٠٠٣/٧/١٢

[٤٤] صحيفة الزمان،العدد١٦١٥،في،٢٠٠٣/٩/٢١.

[٤٥] صحيفة الحياة ،العدد،١٤٧٧٥،في،٢٠٠٣/٩/٦.

[*] ويرجع تأريخ تكوين هذه الوحدة إلى عام ١٩٧٢ وتعرف بإسم (جي، أس، جي، و) وتتكون من (٢٤٠) فرداً ولها مهمات عديدة قامت بها كحماية الأشخاص الألمان العاملين في دول أخرى فشارك أفراد هذه الوحدة في البحث عن سياح اوربيين اختطفوا في الصحراء الجزائريةعام ٢٠٠٣. أنظر صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩١٠٥، في ٢٠٠٣/١١/٢.

[٤٦] تقارير خاصة، إذاعة العراق الحر، موقع على الإنترنيت، ٢٠٠٤/٣/١١.

[٤٧] صحيفةالاهرام،العدد،٤٣٤٥٩،في،٢١/١/

بحسب اعتقادي الشخصي يستطيع صانع القرار الألماني التأثير من خلال التواجد الدبلوماسي الفعلي في العراق لتقوية العلاقات الثنائية وكذلك محاولة مساندة العراق في الأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال التأكيد على الإسراع في عملية نقل السيادة للشعب العراقي.

ii - المشهد العسكري/ لقد ذكرنا سلفاً أن ألمانيا لم تشترك أثناء حرب الخليج الأولى ولا أثناء دخول القوات الأمريكية الى الأراضي العراقية، وعلى ما أعتقد إن عدم المشاركة جاءت نتيجة قناعة الحكومة الألمانيةالسابقة و الحالية من إن هذه المشاركة ستؤدي الى دعم خطط الهيمنة الأمريكية ولاسيما بعد أن بنيت الادارة الأمريكية غاياتها أثناء انعقاد مؤتمر الأمن الدولي في (ميونخ) مطلع آذار/٢٠٠٢ عندما أعلن وفد البنتاغون (إن أمريكا لم تعد بحاجة الى التقيد بحلف شمال الأطلسي وإنها ستعقد أحلافها على أساس القضية الموحدة التي تواجهها)[٤٨].

هذا التصريح كان إشارة واضحة لقلب المعادلة والعلاقة الغربية داخل حلف الأطلسي والتي عني بها تحويل أوربا الى حالة التبعية الكاملة لأمريكا والعودة بدول العالم الثالث الى مرحلة الاستعمار المباشر وبروسيا الاتحاد ية الى حالة التهميش وبالصين إلى الحصار والإحتواء والتهديد.

أما بعد إنتهاء العمليات العسكرية فقد تباينت وجهات النظر داخل ألمانيا حول مشاركة ألمانيا في نشر قواتها لحفظ السلام في العراق، وجاء تاكيد المانيا لرفضها الحرب ضد العراق من خلال تاكيد المستشار الالماني السابق (شرويدر) خلال القمة الفرنسية الالمانية في ايلول٢٠٠٣حول معارضته لاي عمل عسكري ضد العراق من دون استحصال موافقة مجلس الامن[٤٩]. كما كانت هناك استطلاعات للرأي كشفت عن أن ٥٩% من الألمان لا يؤيدون قرار نشر قوات وطنية خارج البلاد، أما على مستوى الحكومة فأعلن وزير الدفاع الألماني (بيتر شتروك) مطلع آب/٢٠٠٣ بتأييده نشر قوات ألمانية داخل العراق في حالة صدور قرار من الأمم المتحدة وموافقة الحكومة الألمانية[٥٠].

وبقي الموقف الألماني ثابتاً في عدم وجود الرغبة لإرسال قوات ألمانية الى العراق وهذا تأكد بشكل رسمي مطلع عام ٢٠٠٤ حينما رفضت وزارة الدفاع الألمانية التعليق على توقعات (يوب دي هوب شيفر) الأمين العام الجديد لعام ٢٠٠٤ لحلف شمال الأطلسي حول مسألة مشاركة ألمانيا العسكرية داخل العراق، وهذا الامر ادى الى قيام الولايات المتحدة الامريكية بمضايقة المانيا في حصولها على مقعد دائم في مجلس الامن ،خصوصا ان المانيا اعاقت صدور قرار من مجلس الامن يعطي حصانة للجنود وافراد القوات الدولية في مناطق الازمات[٥١]، وفي الوقت نفسه أكد جنرال في حلف شمال الأطلسي استبعاد إرسال ألمانيا لقوات حفظ سلام إلى العراق[٥٢].

---

[48] **Httttt:www.aijzeera.net**

[٤٩] **صحيفة الزمان ،العدد،١٤٢٤،في ،٢٠٠٣/٨/١٢.**

[٥٠] **جريدة المشرق ،العدد١٦٩في٢٠٠٤/٧/١٨.**

[٥١] **صحيفة الشرق الأوسط، ٩٢١٧، ٢٠٠٤/٢/٢٢.**

[٥٢] **صحيفة الزمان ،العدد٢٢٣٥،في ٢٠٠٥/١٠/١٠.**

فحلف الناتو عارض الحرب الامريكية ضد العراق عام ٢٠٠٣، فقد انقسم على نفسه بسبب ذلك الخلاف عندما قرران لا يضطلع باي دور عسكري، ولكنه وافق على دعم عمليات تدريب للضباط في الجيش العراقي فبعد ثلاث سنوات هنالك رؤى توكد احتمال قبول العراق في حلف الناتو مستقبلا اسوة (بتركيا)[٥٣]، اذن فان حكومة(شرويدر) لم تنصاع للضغط الأمريكي ونداءات الاستغاثة الأمريكية بمشاركة ألمانيا بقوات لحفظ السلام على الرغم من كونها إحدى أعضاء حلف الناتو (الأطلسي) الـ(١٩) والملزمة بالتزامات عسكرية ومالية تجاه عضويتها.

إذن في مثل حالة العراق تتعارض السياسة الخارجية الألمانية مع التوقعات المستقبلية التي تشير الى أن الجيش الألماني سيشهد مع مطلع القرن الحادي والعشرين مرحلة جديدة إذ سيصبح فيها الجيش الأوربي الوحيد الذي يملك مجالاً جوياً ومنفذاً بحرياً واسعاً إذ يؤكد (الفن توفلر) بأن الدولة الأكثر تأثيراً في القرن الجديد هي الدولة التي تتميز بالقوة العسكرية والإقتصادية والتكنولوجية[٥٤].

وعلى مستوى المنظور المستقبلي فإن الحكومة الألمانية تستطيع دعم العراق عسكرياً عن طريق المساهمة بتدريب الجنود والشرطة والضباط في الجيش العراقي المرتقب كما فعلت خلال حقبة الثمانينات أثناء قيام الحرب العراقية الايرانية، وهذه المساعدة الألمانية ستأتي لغرض إبعاد أفراد الجيش العراقي عن قواعد لعبة الاحتلال الأمريكي.

ج. المشهد الاقتصادي/ إن الحصار الذي فرض على العراق في ١٩٩٠/٨/٢ وبعد العدوان الأمريكي العسكري عام ١٩٩١ ومن ثم الاحتلال الأمريكي للأراضي العراقية في نيسان٢٠٠٣، لم يكن كل ذلك ضرباً للأهداف العسكرية بل جاء هدماً لجميع القطاعات الاقتصادية المادية والبشرية، فالاقتصاد العراقي ذو سمات معينة منها انتماؤه الى مجموعة الاقتصادات التي تستأثر الصناعات الاستخراجية النسبة الأعظم من دخله القومي، وتمتعه بالوفرة المادية والبشرية، أي بمعنى وجود الإمكانية لاستخدام الفوائد في تحقيق معدلات نمو عالية اقتصادياً وتسريع عملية التنمية، وبنظرة عامة للاقتصاد العراقي نجد أن الزراعة تحتل المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي فلا تقتصر ثروات العراق على النفط الذي يقدر احتياطه شبه الثابت بـ(٤٠مليار) برميل لغاية عام ٢٠٣٢ وبذلك يصبح الاحتياطي بحدود ١٤٥ مليار برميل[٥٥]. كما إن نفط العراق يقع ضمن المستطيل النفطي(*)، والممتد من جنوب

---

[٥٣] فاطمة الزهراء عثمان، مؤتمر الاستقرار في أوربا ـ الدبلوماسية الوقائية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، تموز/١٩٩٤، ص٢٧٦.

ولقد كانت ألمانيا في مقدمة مصدري الأسلحة للعراق، فقد تمكن العراق عن طريقها من إقتناء تصنيع الأسلحة الكيمياوية كما سمحت شركات ألمانية للعراق بتصنيع صواريخ سكوب والتي نالت من إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى، موقع على الإنترنيت ميشال قيرية (الدبلوماسية الألمانية تنشط في الشرق الأوسط).

[٥٤] حميد فرج الأعظمي، واقع السياسة الاقتصادية آفاقها النموذج العراقي الملف، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، السنة الأولى، صيف ١٩٩٩، ص٨٣.

[٥٥] عادل محمود مظهور، النفط والحرب، مصدر سبق ذكره، ص٥.

روسيا حتى جنوب الخليج العربي[٥٦]. وهذا السبب هو الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية للسعي للسيطرة على العراق منطلقة من أن العراق من بين الدول الغنية بالنفط والغاز لكنه لايمتلك التكنلوجيا الكافية للتعامل معه، كما لاتوجد القدرة السياسية والاقتصادية للسيطرة على ثرواته.

أما الجانب الزراعي الذي نوهنا عنه قبل قليل فيمتاز بالإيجاب لأن الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة تبلغ ١،٢ هكتاراً للفرد الواحد، حيث تعتمد الزراعة على المياه التي يبلغ مستوى منسوبها لنهر دجلة بـ٣٨،٨ مليار م[٣](٥٧).

وبعد هذا العرض الموجز لواقع الاقتصاد العراقي والمتسم بالغنى نجد من الضروري أن نناقش مسألة علاقة هذه الثروات العراقية بدولة الاحتلال والدول الراغبة بالاستثمار المستقبلي داخل العراق، التي تقف في مقدمتها ألمانيا التي رفضت الانجرار وراء الغايات الأمريكية، فالقادة الألمان وكما نوهنا مسبقاً رفضوا ما تقوم به أمريكا من استخدام للقوة العسكرية، فأقروا بضرورة الوقاية من الأزمات من دون الاتجاه لاستخدام الوسائل العسكرية لحل تلك الأزمات.

وبعد توقف العمليات العسكرية وقبل عام بالتحديد كان لابد للإدارة الأمريكية أن تفي ببعض الوعود التي قطعتها للشعب العراقي بأنها جاءت وحسب إدعائها محررة لامحتلة، فأخذت تدعو الدول التي وقفت إلى جانبها أثناء شن عدوانها على الأراضي العراقية، لتكافئهم على مساندتهم لها فيما عدا بعض الدول الأوربية (كألمانيا، فرنسا، روسيا) التي رفضت المشاركة عسكرياً، وقد سعت ألمانيا لتقديم المساعدة للشعب العراقي من دون انتظار الرد الأمريكي للسماح لها أو عدم السماح، فقد اشترك أربعة خبراء ألمان في المنظمة الخيرية الهندسية الألمانية للطوارئ بتجهيز المختبر المركزي لتحليل مياه الشرب في إطار تعاون فني لتطوير شبكات مياه الشرب العراقية، فقدر المشروع الذي عمل به عام ٢٠٠٣ بمبلغ (٣) ملايين و ٥٠٠ ألف دولار.

كما قدمت ألمانيا مساعدات فورية للعراق خلال العام نفسه قدرت بـ٧٥ مليون يورو في الوقت نفسه تشارك بمليارات الدولارات في برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ العمل به عام ١٩٩٦ وما زالت مستمرة لوقت كتابة البحث.

وبسبب عدم إدراك صانع القرار الأمريكي للسياسة التي سيتبعها مع المؤسسات السياسية، والاقتصادية داخل العراق بعد الاحتلال، بدأ التخبط حتى طلبت الادارة الأمريكية من الدول التي لم تشارك عسكرياً بالعمل على ضخ القروض والإعانات لمساعدة الاقتصاد العراقي على النهوض بعد أن خرج مثقلاً بديون تصل الى٣٨٠ مليار دولار منها ١٢٠ مليار دولار كديون لدول أما الباقي فهي كتعويضات حروب.

كما تضمنت الدعوة الأمريكية تخفيض ديون العراق من قبل الدول الدائنة و منها (١٩) دولة في نادي باريس الذي يضم الدول الغربية الكبرى وروسيا وهو الأمر الذي دعا

(*)ويضم هذا المستطيل (بحر قزوين، العراق، إيران، دول الخليج العربي) كما يوجد في العراق غاز الترليون والذي تقدر نسبته بـ ٣٦ مليون قدم مكعب.

[٥٦] حميد فرج الأعظمي، مصدر سبق ذكره، ص٨.

[٥٧] أنظر صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/١٢/٢١، وكذلك الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٣/٣٠.

ألمانيا وباتفاق مع فرنسا لتخفيض نسبة الديون خلال إجتماع النادي في مدريد أواخر تشرين الأول ٢٠٠٣ فقد تعهدوا بتخفيض ديون العراق وتقديم معونة قدرت بـ(١٣) مليار دولار على شكل منح لتفادي تحميل البلاد المزيد من الديون، وتعد ألمانيا من أكبر الدائنين في نادي باريس التي تبلغ نسبة ديون العراق لهم بـ ٤٢ مليار دولار، فوافقت ألمانيا على تخفيض الديون إلى النصف وقد أشير إليها بأنها تصل إلى ٨٠% من نسبة الدين[٥٨].

وجاءت هذه المبادرة الدولية بعد التقرير الذي رفعه البنك الدولي للأمم المتحدة الذي أوضح فيه أن إعادة بناء الاقتصاد العراقي تتطلب ٣٦ مليار دولار على مدى أربع سنوات، كما شمل التقرير، بأن نمو الإقتصاد العراقي سيرتفع إلى مستوى ٣٠% بعد أن كان ٢٢%، كما افترض أن إيرادات النفط العراقي ستصل إلى ١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤[٥٩].

وبعد مؤتمر مدريد ساد العلاقات الألمانية العراقية بعض الانفتاح لاسيما من خلال سعي الحكومة الألمانية للتعاطف مع العراق لتخفيض ديونه وكذلك المشاركة في معرض إعادة الإعمار في العراق الذي أقيم في الكويت كانون الثاني ٢٠٠٤ وحينها صرح (هيلمون جناديش) مندوب شركة ميرامار ومقرها في هامبورج وهو الممثل لشركة مان للشاحنات (بأنه جاء للحصول على طلبيات) وقد فازت هذه الشركة بالفعل بأربعة عقود وكان لديها مكتب في البصرة منذ عام ١٩٩٨.

كما وافقت ألمانيا خلال شهر شباط ٢٠٠٤ على مشروع الشرق الأوسط الكبير بشرط أن يخدم السلام في العراق، كما ذكر شرويدر خلال لقائه بالرئيس بوش (إن بلاده ملتزمة بإعادة بناء العراق)[٦٠].

وتشير العديد من آراء المحللين المستقبلية بأن هناك توقعات بتنازل ألمانيا عن معظم ديون العراق والبالغة ٢،٤ مليار دولار وكذلك التخلي عن الأرباح المترتبة على بقية الديون للسنوات القادمة والتي تقدر بـ١،٦ مليار دولار منذ عام ١٩٩٠[٦١]. وبالطبع ستحصل ألمانيا على عقود للتنقيب عن النفط والغاز داخل العراق.

إذن سعت الحكومة الألمانية لترصين علاقتها بعراق ما بعد الحرب ولكن يتبادر أمامنا تساؤل مشروع، هل ستؤثر سلطة الاحتلال الأمريكي للعراق على مسألة الاستثمارات الأجنبية ولاسيما الألمانية داخل العراق؟. تستطيع القول إن حجم التأثير الأمريكي على مشاريع الاستثمار الداخلة للعراق وحسب اعتقادي سيكون كبيراً، فما أشبه اليوم بالأمس أيام الاحتلال البريطاني للعراق فلم يتم توقيع أية إتفاقيات مع الحكومة العراقية إلا بموافقة المندوب السامي البريطاني في العراق، فالإدارة الأمريكية تحاول احتواء المنطقة والسيطرة على جميع عقود الإستثمار الآنية والمستقبلية، فترتبط هذه الاستثمارات بموافقة الإدارة الأمريكية عليها من دون إعطاء أية أهمية لقرار مجلس الحكم المؤقت،

---

[٥٨] **صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٠٨٣، ٢٠٠٣/١٠/١١.**

[٥٩] **صحيفة الزمان، العدد ١٤٢٤، ٢٠٠٤/١/٢١ وكذلك الشرق الأوسط ٢٠٠٤/٢/٢٩.**

[٦٠] **صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٢٢١، ٢٠٠٤/٣/٢٦.**

[٦١] **مشروع مراقبة إيرادات العراق، ملف الإحتفاظ بالأسرار - أمريكا والماليات العامة للعراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٨ في كانون الأول/٢٠٠٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١١٦.**

فآراء العديد من المحللين السياسيين تشير إلى أن عمليات المناقصات لعقود إعادة إعمار العراق قد جرت خلف أبواب مغلقة ثم أعلنت عنها سلطة الإحتلال في العراق، فعلى سبيل المثال يعتقد رجل أعمال عراقي بأنه ثمة نقص أساسي في الشفافية في ممارسة سلطة التحالف لإبرام العقود في الوقت الحاضر[٦٢].

كما أن نزعة الشك لدى الجماعة الدولية تجاه خطط إعادة الإعمار الأمريكية قد عجلت بالدعوات لعقد المؤتمر المقبل للمتبرعين الدوليين في مدريد لتوجيه المساهمات إلى صندوق نقد دولي منفصل لإعادة إعمار العراق وفرنسا وألمانيا كانتا تدفعان باتجاه إقامة مثل هذا الصندوق الذي يتعين أن تديره الأمم المتحدة والبنك الدولي، وهذا ما يؤكده الألماني (غونتر بلوغر) سفير ألمانيا في الأمم المتحدة (إننا نعتقد أن الدعم الضروري سيأتي قدماً فقط إذا ما تأكدت شفافية كاملة ومشاركة دولية في عملية صنع القرار، إن إنشاء صندوق دولي منفصل قد يزيل بعض القلق الذي يعبر عنه بعض أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بصندوق التنمية للعراق تحت السيطرة الأمريكية).

ولصياغة مشهد تعاون اقتصادي ألماني عراقي مستقبلي لابد من القول:-

١. إن التعاون الثنائي يمكن أن يشهد نقاطاً إيجابية بسبب الثروات التي تحتويها الأراضي العراقية لاسيما بعد أن تنتقل السيادة لأبناء الشعب العراقي، إذ أن التعاون لم يكن وليد الساعة وإنما يشهد له التاريخ السياسي لكلا البلدين، فألمانيا تستطيع إمداد العراق بالآلات الحديثة حيث إنها مختصة بالمعدات الكيمياوية والصيدلانية والميكانيكية، فعلى سبيل المثال قدمت شركات ألمانية عروضاً للدخول كمساهمين مع الشركة العامة لصناعة الحديد والصلب العراقية، كما استطاعت شركة سيمنز (للتلفون النقال) كإحدى المساهمين في المشاريع المستقبلية.
٢. يمكن أن يكون التعاون في مجال الزراعة، إذ جرى اتفاق ثنائي خلال نيسان ٢٠٠٤ على مبادرة تعاون لتطوير الزراعة في العراق من خلال توفير آليات زراعية وتوفير فرص تدريب لملاكات زراعية.
٣. ولا ننسى جانب السياحة العراقي الذي بقي مهمشاً لسنوات طويلة بسبب ظروف الحروب وسياسة النظام السياسي السابق، فهناك مناطق سياحية كثيرة في البلد منها دينية وغير دينية يمكن أن تؤطر باهتمام يليق بالأغراض والجاذبيات السياحية التي تتمتع بها بلاد وادي الرافدين.
٤. ويبقى المجال الأهم للتعاون هو الجانب الصحي الذي دمرته حرب عام ٢٠٠٣ فالخراب قد عم تركيبة العراق البنيوية منذ سنوات طويلة بسبب الحصار الاقتصادي الدولي والحروب السابقة التي خلفت الفقر والمرض والبطالة وضعف العلاقات العائلية والتي أثرت جميعها في الصحة العامة لأبناء المجتمع العراقي، فالاستثمار يمكن أن يكون عن طريق بناء المستشفيات وإمداد البلد بالأدوات والأدوية الطبية الحديثة التي يحتاج إليها

[٦٢] المصدر السابق نفسه، ص١٢٠.

العاملون في مجال الصحة، كما هو الحال في المستشفى السعودي الألماني الذي أقيم في العراق بعد انتهاء العمليات العسكرية.

٥. وأخيراً يبقى الجانب التعليمي الذي لم ينل ذلك الإهتمام الجاد والذي يمكن أن يكون جانباً مهماً للتعاون المستقبلي الثنائي وتطويره من خلال التبادل الثقافي والاستفادة من طاقات عراقية كامنة.

الخاتمة

في النهاية نستطيع القول إن المقومات التي يتمتع بها كلا البلدين يمكن توظيفها نحو علاقات متينة، فالقوة الاقتصادية التي تتمتع بها ألمانيا والثروات الطبيعية التي يتمتع بها العراق ستشكلان الأساس لبناء هيكل تعاون اقتصادي، فما المبادرة التي تقدمت بها ألمانيا لتخفيض ديون العراق إلى النصف ومنحها مجلس الحكم المؤقت في العراق مهلة لتجميد الديون لنهاية عام ٢٠٠٤ ما هي إلا بوادر تعاون إيجابي ألماني عراقي على المدى المستقبلي.

كما إن التوقعات المستقبلية تشير إلى تبوء ألمانيا مكانة مهمة دولياً، فستكون أحد الأقطاب الدولية الجديدة التي ستنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر سيعطي دفعاً جديداً للعلاقات ولاسيما السياسية فالعراق اليوم بحاجة شديدة للدعم الدولي وهو يخوض تجربته الجديدة في إقامة دولة ذات سيادة وبحكومة منتخبة جماهيرياً، والتخلص من المحتل الأمريكي.

خلاصة القول أن بوادر التعاون العراقي الألماني لها جذور قديمة وما زالت تنمو لحد الوقت الحاضر والسبيل الوحيد لتطويرها هو المحافظة على إطار العلاقات بجوانبها الثلاثة وهذا الأمر يقع ضمن مسؤولية النظام السياسي الذي استلم السلطة في العراق بعد انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٦على الرغم من العديد من التقارير الصحفية التي ترغب في خلق هاجس التوتر في العلاقات العراقية الالمانية الثنائية.